# منتدى في بغداد حول تفعيل دور القوميات الصغيرة في كتابة الدستور الدائم

**بهرا: شليمون داود**

أقام برنامج المجتمع المدني العراقي بالتعاون مع "الأقليات" العراقية منتدى تفعيل دور الأقليات في كتابة الدستور العراقي الدائم.

واقيم المنتدى صباح الاثنين الثالث والعشرين من إيار الجاري على قاعة فندق قصر العرب في بغداد وتضمن ثلاثة محاور، الأول: أوضاع الأقليات العراقية في الدساتير السابقة، والثاني: الإعلانات العالمية حول حقوق الأقليات، والثالث: ماذا تريد الأقليات من الدستور القادم، ثم التوصيات الختامية.

وشارك في المنتدى ممثلون عن القوميات والمكونات العراقية المختلفة من غير العرب والكرد، حيث اعتلى المنصى الرئيسة كل من الأستاذ الدكتور رفعت لازم عن طائفة الصابئة المندائيين، والسيد خوشابا سولاقا عن الكلدوآشوريين، والسيدة صون غول جابوك عن التركمان، والمحامي شيروان معاوية عن الإيزديين، والسيد جعفر مدني عن الشبك، وبحضور وفود من الأحزاب والحركات السياسية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل هذه المكونات والقوميات.

واستهل الدكتور لازم منهاج المنتدى باستعراض عام ومختصر للدساتير العراقية ابتداءاً من دستور عام ١٩٢٥ ووضع الأقليات فيه ثم وضعهم في الدساتير اللاحقة من حيث الديانة والقومية والحقوق المترتبة على ذلك. واشار الى الغبن الذي وقع على هذه الأقليات في هذه الدساتير والتي حتى وان تضمن بعضها اقرار حقوق هذه القوميات الصغيرة فإنه بقي دون تجسيد على ارض الواقع.

وأورد مثلا من خلال بعض مواد دستور ١٩٢٥ والتي نصت على سبيل المثال: (مادة ٦: لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة. مادة ١٢: للعراقيين حرية إبداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها. مادة ١٦: حق الطوائف المختلفة في تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغتها الخاصة والاحتفاظ بها)، بينما لم يكن أي شيء من ذلك مطبقا على أرض الواقع الأمر الذي انسحب أيضا على باقي الدساتير.

ثم تحدث السيد خوشابا سولاقا مستعرضاً الصورة التي يفترض أن يُنظر من خلالها الى القوميات الصغيرة كونها مكون اصيل من مكونات الشعب العراقي والتي ينبغي المحافظة على حقوقها في الدستور الدائم، ومشددا على وطنية هذه المكونات في الدرجة الأولى وكونها مكونات عراقية أصيلة لبعضها حضارة تمتد آلاف السنين. وتحدثت السيدة جابوك ضمن نفس السياق، كذلك تحدث السيد معاوية والسيد مدني، ثم فتح الباب للمناقشات والمداخلات، حيث طالبت إحدى عضوات وفد الشبك عدم تجاهل هذا المكون عند ذكر المكونات الأخرى لا سيما في وسائل الإعلام، فيما أعرب عضو من الوفد الكلدوآشوري عن تحفظه على وصف "الأقليات" مؤكدا أنه يقدم مفهوما غير دقيق عن هذه المكونات وهو أقرب إلى اعتبارهم غرباء أو مهاجرين منهم إلى أبناء اصلاء لهذا الشعب، مقترحا استخدام أوصاف أخرى كالقوميات بشكل عام أو القوميات الصغيرة أو المكونات.

وفي ختام المنتدى أصدر عددا من التوصيات أكد من خلالها المشاركون على رغبتهم في دستور:

* علماني يكون خيمة لكل العراقيين يوحدهم ويساويهم في الحقوق والواجبات.
* يعطي "للأقليات" الصغيرة حقوقا وواجبات متساوية مع حقوق وواجبات الكيانات الكبيرة.
* يعطي تعاليم وأحكاما عراقية ليست فنوية أو طائفية او عنصرية.
* يظهر العراقيين على أنهم جزء من المجتمع الانساني المتحضر لهم مكانتهم المرموقة بين الأمم.
* يحمي تراث وتقاليد وعادات اهل العراق قاطبة ويبعثها ويحمي الأقليات فيه من الانقراض.
* تتنافس فيه الأحزاب ضمن برامج سياسية واضحة تجعل الجماهير قادرة على فرز تلك الأحزاب التي تدافع عن مصالحها.
* يخدم الأديان والقوميات قاطبة وحماية وممارسة الطقوس الدينية للجميع وضمان ان لا يعتدي احد على حرمة الآخر.
* يضع الجيش الشرطة خارج نطاق الصراعات السياسية ويجعل منها مؤسسات حامية للدستور وليست تابعة لفئة او حزب.
* دستور انساني ديمقراطي ينعم فيه الجميع بمساواة تامة وليس فيه صغير او كبير.
* وأخيرا.. دستور لجميع اطياف الشعب العراقي.

### عضو الجبهة الوطنية العراقية.. عضو لجنة صياغة الدستور السيد نوري بطرس:

## التحاور والتنسيق ضروريان.. ولأبناء شعبنا في الخارج دور مهم في هذه المرحلة التاريخية

**لقاء: سكرتير التحرير**

ضمن مواكبتها لتطورات الساعة في الشأن العراقي ولا سيما أعمال الجمعية الوطنية ولجانها، وتحديدا لجنة صياغة الدستور.. استضافت "بهرا" السيد نوري بطرس عطو عضو الجمعية الوطنية العراقية.. عضو لجنة صياغة الدستور للحديث عن آلية عمل اللجنة والمرحلة التي وصلتها:

– كونكم عضوا في الجمعية الوطنية العراقية وفي لجنة صياغة الدستور، ما هي الخطوات التي تقوم بها لجنة صياغة الدستور في المرحلة الحالية؟.

* بعد أن تشكلت لجنة صياغة الدستور وبدأت أعمالها منذ الثلاثاء الماضي، فقد تركز برنامج العمل بالدرجة الأولى على تحديد الأعضاء العاملين في اللجنة وبرنامج صياغة الدستور، ومن خلال طروحات وآراء الأخوة في لجنة صياغة الدستور.. هناك توافق على إشراك كل الأطياف العراقية وبضمنهم الأخوة السنة العرب، ودعوة كل الأطراف للمشاركة لكي تكون هناك صياغة متكاملة، لأننا وباعتبارنا ممثلي الشعب، يجب علينا أن نستمع إلى رأي الجميع.

– في ما يخص شعبنا، وكونكم إلى جانب السيد يونادم كنا عضوان في لجنة صياغة الدستور، هل هناك نوع من التنسيق بينكما؟.

* لقد عقدنا عدة لقاءات جانبية في قصر المؤتمرات للتفاهم والحوار فيما بيننا، لكننا حتى الآن لم نتفق على صيغة معينة أو نتيجة معينة لهذا الحوار، ونأمل أن نتوصل في المستقبل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف.

– قبل فترة وجهتم نداءًا إلى مؤسسات شعبنا للاتفاق على التسمية القومية التي ينبغي اعتمادها في الدستور، لمن تحديدا وجهتم هذا النداء؟.

* لقد فسر البعض أن نداءنا هذا مجرد نداء إلى الكلدان، لكن الحقيقة أن النداء يشمل جميع أبناء شعبنا المسيحي، إذ أننا ومنذ البداية قررنا أن شعبنا المسيحي شعب واحد رغم تعدد التسميات، وقد ذكرنا في ندائنا هذه العبارة بصراحة، لذلك فإن هذا النداء لم يكن موجها إلى الكلدان فقط.. بل إلى جميع أبنائنا المسيحيين داخل العراق وخارجه. وقد فسر البعض هذا النداء بشكل خاطيء، وهو في الواقع نداء لجميع أبناء شعبنا المسيحي ليكونوا على علم واطلاع مع ضرورة مشاركة كافة أبناء شعبنا في الحوار والتباحث ومد جسور الحوار فيما بينهم، وهذا عمل ديمقراطي وطريقة صحيحة لبيان الموقف لشعبنا بكافة أطيافه، وكذلك الجمعيات والأحزاب والشخصيات والجمعيات، حيث يُفترض أن يتواصل شعبنا مع هذه الطروحات لكي لا يكون في النهاية طرف ضد طرف آخر.. بل أن يظهر في النهاية أننا أبناء أمة واحدة.. جذورنا واحدة.. وتاريخنا وحضارتنا.. واحدة.

– لنعد إلى لجنة صياغة الدستور، هل ترون أن لها إمكانية إكمال مسودة الدستور خلال الفترة المحددة لها والتي تنتهي في ١٥ آب المقبل؟.

* طروحات البعض مؤخرا كانت أن هناك اتفاق مبدئي بضرورة الانتهاء من وضع المسودة في ١٥ آب المقبل ثم تطرح في استفتاء على الشعب العراقي، لكن هذا التاريخ ليس ثابتا أو أكيدا، والأمر يعتمد على الصيغة المتداولة وعلى المناقشات وعلى الكثير من القضايا المطروحة، لذلك أعتقد أن هذا التاريخ غير ثابت. بل ربما تطرأ عليه تغيرات، وهذا ما يقرره المستقبل.

– إذن.. ماذا لو لم تتمكن لجنة صياغة الدستور من إكمال المسودة ضمن هذه الفترة، وما هو الإجراء الذي سيتخذ عندها؟.

* الرأي المطروح هو أنه في حالة عدم اكتمال وضع مسودة الدستور في الموعد المحدد سيكون هناك تمديد لفئة ستة أشهر أخرى، ومن ثم يصار إلى صياغة جديدة لهذه اللجنة.

– خلال هذه الفترة المهمة التي يمر بها العراق وشعبه بكل مكوناته، ما هو برأيكم الموقف المطلوب من أبناء شعبنا خارج العراق.. سواءً بشأن الدستور أو الاستحقاقات المترتبة علينا في المرحلة المقبلة؟.

* المطلوب من شعبنا في الخارج تهيئة كافة المستلزمات لهذه العملية كونها مصيرية وتاريخية،

وسوف تذكرها الأجيال لاحقا. فالمسؤولية التاريخية لا تقع علينا فقط نحن أعضاء لجنة صياغة الدستور.. لكنها تقع على جميع أبناء شعبنا ولا سيما العاملين في المجال السياسي والتجمعات والأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات المستقلة ومن جميع أطياف شعبنا. وعليهم الاهتمام بالإعداد الجيد لهذا الموضوع لكي يطلع عليه الجميع، ويُفترض عقد لقاءات وندوات ومؤتمرات لشعبنا في الخارج لكي تتبلور المواقف وتكون هناك صورة واضحة لكي نتمكن نحن هنا في لجنة صياغة الدستور من العمل بشكل صحيح.

### مع هموم الوضع الأمني وأزمة الكهرباء:

## الامتحانات الوزارية.. خوف وقلق دائم

**بهرا: أشواق الشمري**

حل موعد بدء الامتحانات الوزارية للمراحل المتوسطة والاعدادية، وبطبيعة الحال فإن التعب والإرهاق الفكري قد أخذ حقه من عموم الطلبة الذين ينتظرون بفارغ الصبر مشفوعاً بالحذر والحيرة تحقيق المعدلات العالية التي تساعدهم وتؤهلهم للدخول الى مدارس المتميزين والجامعات. الكثير من الطلبة استعان بالملزمات والأساتذة والجيران والأصدقاء لفهم المواد الدراسية الشائكة والمعقدة لكي يكونوا على أهبة الاستعداد للإجابة على كل الاسئلة.

– وللوقوف على استعدادات الطلبة وعوائلهم والإجراءات والتحضيرات التي اتخذتها وزارة التربية ودوائرها المختلفة، كانت لنا لقاءات نبتدئها بالطالب "نوح عادل"، الصف الثالث المتوسط في مدرسة ثانوية فلسطين الذي قال:

* يمتلكني الخوف والرهبة من خوض الامتحان الوزاري على الرغم من استعدادي الكامل لمواجهة الامتحان بعد ان تلقيت محاضرات مكثفة لمادتي الرياضيات والإنكليزي التي لم أستوعبها تماماً خلال السنة الدراسية، ولا أخفي عليك أن والداي يساعدانني كثيراً في شرح الدروس الاجتماعية كالتاريخ والجغرافية لكي أحصل على المعدل المطلوب للدخول الى احدى اعداديات المتميزين.

* الطالبة "سارة حليم"، الصف السادس العلمي في مدرسة بغداد، قالت:

* في الواقع أواجه تجربة صعبة تقرر مستقبلي وقد أجتازها بنجاح باهر، ولكن لابد ان أضع في حساباتي كل الاحتمالات، وبالنسبة لي فقد نفذتُ المطلوب وهو فهم جميع المواد الدراسية وحل جميع أسئلة الإمتحانات الوزارية للسنوات الخمس الماضية!، كرستُ وقتي كله للقراءة باستثناء اوقات الطعام وشرب الشاي، ووفر لي الأهل الأجواء المناسبة للدراسة، فلا صوت عالٍ في البيت ولا سهرات تلفزيونية لوقت متأخر، وتم إعفائي من واجبات البيت والالتزامات الأخرى. لكن لا بد ان أشير الى ان انقطاع التيار الكهربائي وأصوات التفجيرات كانت تزعجني، ومع ذلك فقد اتخذتُ الاحتياطات والحمد لله، إذ وفرنا البدائل للتعويض عن الكهرباء الوطني وكذلك عدم التحدث بما يجري في الشارع العراقي، وأستطيع ان أجزم بأنني مؤهلة ومستعدة للامتحانات، وان كلية الصيدلة بانتظاري ان شاء الله.

– بعد ذلك التقينا السيد صباح الجاف مدير عام دائرة التقويم والامتحانات الذي تحدث عن استعدادات الوزارة قائلا:

* بدأت تحضيراتنا للامتحانات النهائية للمراحل المتوسطة والإعدادية منذ ثمانية أشهر لكي لا يحصل تقصير في أي من القطاعات مثل.. المراكز الامتحانية، الكادر المشرف وإعداد الاسئلة التي جرت بسرية تامة، وكل شيء مهيأ والحمد لله.

– وهل أثر قرار مجلس الوزراء الأخير بالسماح لكل الطلبة إداء الامتحان الوزاري؟.

* نحن مستعدون لكل الحالات ونعمل ليلاً ونهاراً دون أي كلل وملل لتحقيق افضل النتائج، وبالعكس فإن القرار الوزاري سمح بزيادة عدد الطلبة مما يعني توفير فرصة اكبر للتنافس على نيل أعلى الدرجات، وامنياتنا التوفيق للجميع.

– كيف سيكون مستوى الأسئلة لهذا العام؟.

* وضعت الأسئلة بعد دراسة منهجية وشاملة للمواد الدراسية آخذين بنظر الاعتبار الظروف الصعبة التي مرت بالطلبة خلال العام الدراسي. نحن لسنا ضد الطلبة.. بل إننا نراعي الظروف المؤدية لتدني المستوى العلمي للطلاب، وهذا يعني أن وضع الأسئلة تم بحكمة والمام بكافة الأمور.

– يشاع في بعض الأحيان ان الأسئلة قد سربت الى البعض ما هو تعليقكم على ذلك؟.

* ربما تحدث بعض الخروقات بسبب كثرة عدد المراكز الامتحانية التي تصل الى ثلاثة آلاف مركز تقريباً وتستقبل بحدود "٢٥" الف طالب وطالبة، اقول ربما قد يحدث هناك خطأ من قبل احد المراكز أو أحد المدرسين المشرفين.. لكن الوزارة من جانبها اتخذت التدابير اللازمة لتلافي وقوع مثل هذه المخالفات التي تسيء الى سمعة الطالب والمدرس وتؤثر على المستوى التعليمي في العراق، ولا أخفي عليك بأننا وضعنا جهازاً يضم مراقبين على الطلبة والمدرسين المشرفين، وفي حالة حدوث خرق للنظام الامتحاني فإن العقوبات الوظيفية تصل الى درجة الفصل والطرد من الخدمة، وليعلم اصحاب النفوس الضعيفة بأن هناك رقابة ثانية اثناء عملية تصحيح الدفاتر بإمكانها اكتشاف الغش الذي قد يحدث اثناء الامتحانات فيما بين الطلبة، وما نرجوه ان يتحلى طلبتنا بالأخلاق السامية ويعتمدوا على انفسهم لتحقيق النجاح.

– وفي لقاء آخر مع السيدة ليلى الطائي مديرة الامتحانات في تربية الرصافة الثانية، قالت:

* نحن الآن على أهبة الاستعداد بعد اكتمال إعداد وطبع الأسئلة وتحديد المراكز الامتحانية، وقد هيأنا عوامل توفير النجاح لأداء الامتحانات الوزارية، وجرى التنسيق بين وزارتي التربية والداخلية لتوفير الحماية اللازمة للطلبة والمدارس خلال ايام الامتحانات، واعتقد ان هناك خطة أمنية قد اعتمدت بهذا الصدد، فكما تعلمين اننا حريصون كأسرة تعليمية على سلامة أبنائنا ولا ندخر أي شيء لحمايتهم. وانتهز هذه الفرصة وادعو طلبتنا الى المثابرة والاستفادة من الأيام المتبقية لإكمال المناهج والاعتماد على النفس في النجاح.

# تنامي دور المنظمات غير الحكومية في الحياة المدنية

**رشا حسام/ بغداد**

كثر الحديث عن دور ومشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية وإدارة الدولة بعد سقوط نظام صدام المقبور، ولمس المواطنون إستجابة حقيقية وتشجيعاً من قبل كبار المسؤولين والشخصيات السياسية المتعددة والمحافظين لتعزيز نشاط مؤسسات المجتمع المدني، فحصلت بعض المنظمات على مساعدات مالية وعينية سيما في المحافظات الوسطى والجنوبية حيث نشأت المئات من المنظمات الإنسانية غير الحكومية. وعندما نتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني فإن المقصود بها هي المنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الإنسانية والإغاثة والمعاهد والجامعات والمراكز الثقافية والأدبية والفكرية والإتحادات والجمعيات المهنية والفنية والرياضية التي يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في الحياة العامة وتؤثر على صنع القرارات في الدول ذات النظم الديمقراطية.

نود في هذا المجال التركيز على أهمية المنظمات غير الحكومية التي إزدادت أنشطتها في جميع مناحي الحياة المدنية خلال العقود الخمسة الأخيرة وأصبح تأثيرها واضحاً على مختلف الأنشطة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، فعلى الصعيد الوطني تأخذ حكومات الدول الديمقراطية بجدية مواقف وآراء المنظمات غير الحكومية عند صنع القرارات والتصرف بموارد البلاد وتحديد صواب وعدالة توزيعها والقضاء على البطالة والفقر ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية وحماية البيئة. أما على الصعيد الدولي فإن دورها في تنام مستمر في المحافل الدولية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي لا يكاد إجتماع أو مؤتمر تعقده يخلو من حضور فاعل للمنظمات غير الحكومية بعد أن تنوعت وظائفها وأهدافها، فمنها من يعني بالحقوق الإنسانية بصفة عامة ومنها من يفضل التخصص في ميدان محدد كالمنظمات التي تعني بحقوق الطفل، المرأة، كبار السن المعاقين، المشردين والأيتام، اللاجئين، الأقليات، السكان الأصليين، المجتمعات المهمشة، مناهضة العنصرية والتمييز العنصري، السجناء السياسيين... الخ. هناك صنف آخر من هذه المنظمات يهتم بشؤون الإغاثة الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وحدوث المجاعات. ولتنظيم عملها في المحافل الدولية، تم إنشاء "لجنة المنظمات غير الحكومية" مقرها في نيويورك تعني بالمنظمات غير الحكومية وتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مهمتها تسجيل وتصنيف المنظمات غير الحكومية في دول العالم ثم تنظر في مدى تطابقها مع الشروط لكي تمنحها الصفة الإستشارية التي تؤهلها للمشاركة في الأنشطة الدولية المختلفة وخاصة في دورات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واجتماعات المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ودورات محفل السكان الأصليين إضافة إلى اجتماعات ودورات العشرات من الآليات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية فضلاً عن حضورها اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وغيرها من المنظومات الدولية والاقليمية. ولأجل الوقوف على مثال واحد لتنامي دورها في الساحة الدولية، شاركت حوالي ثلاثة الآف منظمة غير حكومية في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد في أيلول/ ٢٠٠١ بمدينة دربان في دولة جنوب أفريقيا.

لبعض المنظمات المعروفة في العالم كمنظمة العفو الدولية البريطانية ومنظمة مرصاد العالم الأميركية ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية ومنظمة كير الاسترالية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر، قواعدها الشعبية ومؤيدوها ويعمل فيها كوادر من ذوي الخبرة والكفاءة وتتلقى مساعدات وتبرعات مالية وعينية من الأفراد أو المؤسسات المالية والصناعية والتجارية وغيرها ولا يخفى إن التقارير السنوية الصادرة عن كبريات المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة العفو الدولية عادة ما تؤخذ محط الجد من قبل حكومات الدول الديمقراطية ومنظومات الأمم المتحدة. للأسف لم يظهر نشاط مستقل لا للمنظمات غير الحكومية ولا لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى خلال العهد الدكتاتوري البائد، وعليه لم تتح لها الفرصة لأن تأخذ دورها الرائد في الحياة المدنية بسبب غياب الديمقراطية واضطهاد الحريات العامة آنذاك، وإنما إقتصر ذلك على تشكيل بعض النقابات والإتحادات المهنية التي كانت لا تقوى على فعل شيء سوى الدفاع عن سياسات النظام الجائرة وأحياناً يتجاوز دورها ليشمل إرهاب وتصفية الأصوات الحرة. كان للعراق في ذلك العهد منظمة واحدة فقط تحمل الصفة الإنسانية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي وهي منظمة "الإتحاد العام لنساء العراق".

بعد سقوط النظام في ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣ نشأت وبصورة مفاجئة وسريعة مئات المنظمات غير الحكومية العراقية بمبادرات فردية أو جماعية أو حزبية وبامكانات محدودة جداً في معظمها من حيث الموارد والخبرات المتاحة مما جعل مدى الإستفادة منها محدوداً وفي مساحة ضيقة لا تتعدى منطقة مقرها. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى غياب الإطار القانوني لها.

ولأجل توظيف أنشطتها في ظل المتغيرات الديمقراطية التي طرأت على البلاد، فقد يكون مفيداً أن تتولى وزارة حقوق الإنسان التي تمتلك الخبرات والإمكانات اللازمة لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية وتمنحها تراخيص رسمية لمزاولة عملها ومشاركتها في الفعاليات العامة للدولة، ولابد هنا من التذكير بوجود شروط أو معايير عامة دولية لابد من توافرها لكي تحصل المنظمة على رخصة للعمل، منها أن يكون للمنظمة نظام داخلي يحدد أهدافها ووظائفها ومجلس إدارة منتخب وأن تكون مصادر تمويلها مستقلة ولها مقر دائم وخبرات كافية تتناسب مع حجم مهامها... الخ.

إن إضطلاع الوزارة بهذه المسؤولية سيمكنها بالتأكيد من معرفة حدود وقدرات المنظمات وتصنيفها وفقاً لطبيعة ونوعية عملها وفي إذا كانت مؤهلة للحصول على الإسناد السياسي والدبلوماسي اللازمة لنيل الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إن هذا الإجراء سيساعد أيضاً المنظمات غير الحكومية الكبرى في العراق التي تحصل على الصفة الاستشارية أن تحضر بصفة مراقب في أعمال الجمعية الوطنية العراقية وتساهم في تقديم آرائها ومقترحاتها اليها عن طريق مكتب للتنسيق يقوم بدراسة المقترحات وتقييمها وتقديم خلاصة عنها إلى الجمعية.

ضمن واقع الحال، تحتاج المنظمات غير الحكومية التي تجد وزارة حقوق الإنسان، بعد دراسة مستفيضة لإحوالها وطبيعة وتنوع مهامها، إلى الدعم المادي ولكن بعد أن تقتنع الوزارة بقدرتها على المساهمة بدور مؤثر في الأنشطة المدنية والسياسية.